الأنباء
الاثنين 15 يونيو 2015

«ميد»: «الأشغال» تلقت عروضها و10 مجموعات محلية وعالمية تتنافس عليها.. و«مشرف» تقدم أدنى العروض لمشروعين.. و«الخرافي» تقدم العرض الأدنى للثالث

715 مليون دولار لتنفيذ 3 مشروعات للطرق بالكويت

محمود عيسى

في غمرة مساعيها لتحسين شبكة الطرق في البلاد، تلقت وزارة الأشغال العامة عروضا من 10 مجموعات وشركات مقاولات محلية وعالمية بشأن 3 مشروعات طرق كبرى تصل الميزانية المجمعة لها الى 217 مليون دينار أو نحو 715 مليون دولار.

وقالت مجلة ميد ان عدد العروض التي تلقتها الوزارة بلغ 22 عرضا مقدمة من 10 شركات متنافسة، مشيرة الى ان شركة مشرف للتجارة والمقاولات قدمت أدنى العروض فيما يتعلق بمشروعين من المشروعات الثلاثة، في حين قدمت شركة محمد عبدالمحسن الخرافي العرض الأدنى بالنسبة للمشروع الثالث، وكانت الوزارة قد تلقت هذه العروض في 24 مايو الماضي دون كشف النقاب عن تفاصيلها، وتسود توقعات بأن تتم عملية ترسية العقود لهذه المشاريع على الشركات الفائزة في وقت وشيك.

الكويت تخطو خطوات جادة نحو تحسين البنية التحتية لشبكات الطرق

وقالت المجلة ان من شأن هذه المشاريع ان تضيف نحو 93 كيلومترا من الطرق الجديدة او المجددة إلى شبكة الطرق البرية في البلاد.

وأشارت الى ان المشروع الأول يتعلق بإعادة تجديد الطريق رقم 306 الذي يربط بين منطقة الشعيبة الصناعية ومنطقة الوفرة نحو الجنوب، ويبلغ طول الطريق المقرر في هذا المشروع 40 كيلومترا ويقع ضمنه 9 تقاطعات في حين تبلغ الميزانية المرصودة له 218 مليون دولار.

وتشمل قائمة الشركات التي قدمت عروضها لهذا المشروع كلا من: شركة مشرف بعرض قيمته 203,4 ملايين دولار، الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات بعرض قيمته 214 مليون دولار، شركة محمد عبدالمحسن الخرافي بعرض قيمته 216 مليون دولار، شركة الغانم بقيمة 218 مليون دولار، المقاولون العرب بقيمة 227 مليون دولار، غرين لاين بقيمة 230 مليون دولار، كنار بقيمة 231 مليون دولار، افكونز بقيمة 250 مليون دولار، مجموعة المقاولين المتحدين بقيمة 253 مليون دولار والأحمدية للتجارة والمقاولات بقيمة 322 مليون دولار.

أما العقد الثاني فيقضي ببناء طريق بطول 40 كيلومترا ويحتوي على جسور في 9 تقاطعات ومجار لمياه الأمطار ومياه الصرف الصحي والخدمات الأخرى، وسيربط بين مدينتي ميناء عبدالله والوفرة، وتبلغ الميزانية المقدرة للمشروع 310 ملايين دولار، وقد تقدمت 3 شركات فقط بعروض بشأن هذا المشروع وهي شركة مشرف بقيمة 274 مليون دولار، وشركة الغانم بقيمة 289 مليون دولار، والمقاولون العرب بقيمة 302 مليون دولار.

أما المشروع الثالث وحيث ان ميزانيته لم تتجاوز 188 مليون دولار، فلم يتجاوز عدد الشركات 8 مناقصين برغم ان 7 فقط من المقاولين سيتم تقييمهم، ويقضي المشروع ببناء طريق بطول 53 كيلومترا مع التقاطعات وكل الخدمات الأخرى المرتبطة به. أما الشركات التي تقدمت بعروضها فهي: محمد عبدالمحسن الخرافي بقيمة 151 مليون دولار، مشرف بقيمة 159 مليون دولار، المجموعة المشتركة بقيمة 165 مليون دولار، المقاولون العرب بقيمة 180 مليون دولار، كنار بقيمة 203 ملايين دولار وافكونز بقيمة 216 مليون دولار.

وختمت ميد بالقول ان الكويت شأنها شأن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تسعى الى تحسين البنية التحتية لشبكات الطرق فيها، ليس لمجرد التعامل مع الاختناقات المرورية في قلب المدينة، ولكن لتسهيل عملية انتقال الأشخاص والبضائع من والى المدن الصناعية والموانئ.

على الكويت الاستعداد لاستقطاب شريحة من زواره

«ليدرز جروب»: 9 مليارات دولار كلفة البنى التحتية واللوجستية لـ «إكسبو 2020»

أثنت مدير عام شركة «ليدرز جروب» للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري على ما حققه معرض سوق السفر العربي من نجاحات متتالية منذ انطلاقته، حيث يعكس هذا المعرض قصة نجاح مدينة دبي سياحيا منذ العام 1989، حينما بدأت مدينة دبي في الاستثمار لتطوير البنية التحتية القادرة على استيعاب التطورات الاقتصادية والسكانية، وعمدت إلى تنويع مشاريعها السياحية بما يتلاءم مع تطلعاتها المستقبلية في التحول إلى مدينة سياحية واقتصادية عالمية بكل المقاييس.

وقال التقرير السياحي الشهري لشركة «ليدرز جروب» إن معرض سوق السفر العربي في دورته الثانية والعشرين، ظهر بحلة متجددة، حيث ضم نحو 130 دولة و2700 شركة عارضة وأقيم على مساحة 25 ألف متر مربع تحت رعاية نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد المكتوم، فيما ضم المعرض فعاليات خاصة بقطاع السفر والسياحة منها ندوات تعريفية وحوارية ناقشت الفرص الاستثمارية السياحية الحالية، وكذلك المستقبلية المتاحة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبين التقرير أن لوضوح رؤية القيادة في دبي دورا كبيرا في كل مرحلة من مراحل نموها، وفي كل بصمة نجاح تضاف إليها، إذ كان الجميع يتخوف من عمليات التوسع التي تقودها مدينة دبي ظانين أنها ستؤدي إلى تشبع الأسواق من الفنادق والمرافق السياحية الأخرى، ليروا بعدها أن ما تم إنجازه ما هو إلا نذر يسير مما تحتاجه المدينة لاستقطاب السياحة العائلية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والتي قدرت بنحو 130 مليار دولار، والتوسع لاستقطاب المزيد من السياحة العالمية.

وأشار التقرير إلى استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 والذي يعد تكليلا لتلك النجاحات، لاسيما وأنه معرض عالمي ضخم يتم تنظيمه كل خمس سنوات في إحدى مدن العالم، حيث تم تنظيمه في المرة الأولى في لندن عام 1851، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استضافة هذا الحدث الكبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتوقع أن تصل كلفة البنى التحتية واللوجستية لـ«إكسبو 2020» في دبي إلى نحو 9 مليارات دولار، وذلك وفقا للتقديرات الحكومية للإمارة.

والجدير بالذكر أن تلك المعارض التي تتسابق دبي إلى تنظيمها تنعكس آثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، ويتبعها نشاط ملحوظ في حركة الطيران القادمة إلى البلاد وكذلك انتعاشة حجوزات الفنادق والشقق المفروشة، ناهيك عن الاستفادة التي تنعكس على قطاعات أخرى منها قطاعات المواصلات والمطاعم والمناطق الترفيهية والأسواق وغيرها.

وتطرق التقرير إلى قطاع المعارض والمؤتمرات في منطقة الخليج والذي بدأ يشهد نموا ملحوظا، ومتصاعدا، حيث بدأت بعض دول الخليج بتركيز اهتمامها على هذا القطاع ومن بينها الإمارات العربية المتحدة، خصوصا إماراتي دبي وأبو ظبي، حيث تستضيف دبي بمفردها سنويا نحو 200 معرض ومؤتمر دولي ينظم وفقا للمعايير العالمية، أما أبوظبي فهناك نحو 180 فعالية دولية يتم الإعداد لها سنويا بمستوى احترافي. وهناك ارتباط كبير بين قطاع المعارض والمؤتمرات وصناعة السياحة وبخاصة الفنادق، ومنظمي الرحلات، ووكالات السفر، وغيرها من الأنشطة والمهن السياحية، حيث تؤثر كل منها على الآخر، فنجد أن الفنادق تضم أكثر قاعات المؤتمرات، ويقيم المشاركون فيها. فيما تقوم الكثير من الدول التي أيقنت بأهمية هذا القطاع الحيوي بربط استراتيجياتها السياحية باستراتيجيات تنمية قطاع المعارض والمؤتمرات فيها. علما أن الرحلات السياحية بغرض حضور الاجتماعات سواء المعارض والمؤتمرات تمثل أكثر من 15٪ من إجمالي السياحة في العالم بواقع أكثر من (135) مليون رحلة سياحية حسب تقارير منظمة السياحة العالمية.

نبيلة العنجرى

«أوبيك» تتوقع انحسار الفائض من المعروض النفطي مع انتعاش الطلب

«كامكو»: أعلى ارتفاع للنفط الكويتي بـ 8,8٪ ببلوغه 60,9 دولاراً خلال مايو

قال تقرير شركة «كامكو للاستثمار» إن متوسط أسعار النفط شهد أرتفاعا للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مايو ورغم ذلك اتجه الارتفاع المسجل خلال الأيام الأولى من الشهر إلى الانخفاض تدريجيا بسبب زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة، وواصلت الأسعار الانخفاض بعد صدور تقرير أسبوعي لوكالة الطاقة الدولية خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو بينت فيه أن مستويات الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة لم تنخفض على الرغم من تراجع المعروض من النفط الخام وانخفاض مستويات المخزون النفطي، إضافة إلى ذلك، أثرت أيضا توقعات المحللين بأن منظمة الأوبيك ستبقي على مستوى الإنتاج المستهدف بدون تغيير في اجتماعها نصف السنوي، وزيادة المعروض النفطي من إيران، على أسعار النفط خلال ذلك الأسبوع، إضافة إلى ذلك، توقع المحللون انخفاض الطلب على النفط من الصين بعد أن حققت هدفها المتمثل في تكوين مخزون احتياطي نفطي استراتيجي مما نتج عنه ارتفاع الطلب في الشهور الأخيرة. وذكر التقرير ان منظمة الأوبيك أكدت في اجتماعها نصف السنوي أنها ستبقي على مستوى الإنتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا وأنها لن ترفعه إلى 31 مليون برميل يوميا كما توقع بعض المحللين. وقد أصدرت مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الأوبيك تصريحا إيجابيا أدى إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو، حيث قالت إنها تتوقع انحسار الفائض من المعروض النفطي مع انتعاش الطلب وتباطؤ نمو المعروض من الدول المنتجة غير الأعضاء في المنظمة في النصف الثاني من العام الحالي ما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط في عام 2015 بالمقارنة مع مستواه في عام 2014.

وذكر التقرير ان معدل سعر سلة أوبيك من النفط استقر عند 62,16 دولار للبرميل خلال شهر مايو بزيادة بلغت نسبتها 8,5٪ أو ما يوازي 4,85 دولارات للبرميل تماشيا مع الارتفاع المسجل في الشهر الأسبق. وأنهت سلة أوبيك تعاملات الشهر عند سعر 60,47 دولارا للبرميل مسجلة تراجعا بنسبة 2,8٪ أو 1,74 دولار للبرميل على أساس شهري، حيث بدأت أسعار النفط تتجه نحو الانخفاض بدءا من منتصف الشهر. بلغ معدل السعر المرجعي لسلة الأوبيك منذ بداية العام 2015 54,52 دولارا أميركي للبرميل مسجلا انخفاضا بنسبة 43,4٪ بالمقارنة مع 96,29 دولارا للبرميل في العام المالي 2014.

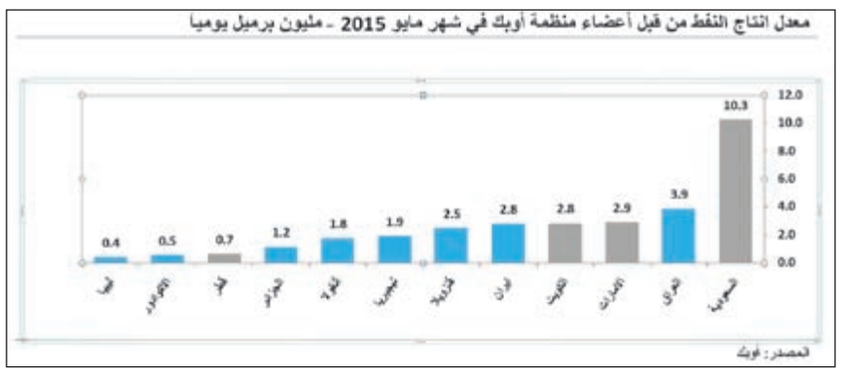

النفطي من الدول غير الأعضاء في «أوبيك» ليصل إلى 57,16 مليون برميل

الصين ترفع الطلب لتحقيق هدفها في تكوين مخزون نفطي إستراتيجي

وأوضح التقرير ان معدل السعر الفوري للنفط الخام الكويتي الموجه للتصدير بلغ 60,9 دولارا خلال شهر مايو مسجلا ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 8,8٪ أو ما يوازي 4,97 دولارات للبرميل بالمقارنة مع 56,0 دولارا للبرميل في شهر أبريل، وأنهى النفط الخام الكويتي تعاملات شهر مايو عند سعر 59,17 دولارا للبرميل مسجلا انخفاضا شهريا بنسبة 3,1٪ مقابل ارتفاع بنسبه 24,7٪ خلال الشهر الأسبق. وبالمقارنة مع أسعار سلة أوبيك، بقي الاتجاه السعري للنفط الخام الكويتي أقل تقلبا خلال شهر يونيو حيث سجل ارتفاعا بنسبة 2,7٪ أو ما يوازي 1,61 دولار للبرميل ليصل إلى 60,78 دولارا للبرميل في 11 يونيو بعد أن لامس أعلى مستوياته خلال الأسبوع الأول من الشهر عندما سجل 61,74 دولارا للبرميل. ومن ناحية أخرى، بلغ معدل السعر الفوري للنفط الخام الأوروبي مزيج برنت 62,0 دولارا للبرميل خلال شهر مايو مسجلا ارتفاعا بنسبة 4,1٪ أو ما يوازي 2,44 دولار للبرميل.

وبيّن التقرير أن توقعات المحللين لنمو الطلب العالمي على النفط لم تتغير عن توقعات الشهر الماضي، ومن المقدر أن يرتفع الطلب على النفط عن مستواه في عام 2014 بمعدل 1,18 مليون برميل يوميا ليصل إلى حوالي 92,5 مليون برميل يوميا. وفي الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان تحسن الوضع الاقتصادي وبرودة الطقس من ضمن العوامل التي أدت ارتفاع الطلب على النفط في المنطقة إضافة إلى تنامي سوق السيارات وارتفاع معدل الإنتاج الصناعي. أما في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فكان الطلب على النفط مرتفعا بشكل كبير مقارنة بالطلب في اليابان الذي شهد ارتفاعا بنسبة 4,4٪ على أساس سنوي للمرة الأولى منذ شهر مارس. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة بأكملها تراجعا طفيفا في الطلب على النفط في عام 2015 بالمقارنة مع الطلب المسجل في عام 2014.

ومن المقدر أن ينمو المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك بمقدار 0,68 مليون برميل يوميا ليصل إلى 57,16 مليون برميل يوميا ويتوقع أن يتحقق الجزء الأكبر من هذا النمو خلال النصف الأول من عام 2015. وقد خفضت منظمة الأوبك في تقريرها الأخير توقعاتها للمعروض النفطي من أميركا اللاتينية والبحرين بمقدار 11 ألف برميل يوميا و9 آلاف برميل يوميا على التوالي في حين رفعت توقعاتها إلى 7 آلاف برميل يوميا و5 آلاف برميل يوميا في تايلند وكولومبيا على الترتيب. وفي خلال عام 2015 من المقدر أن يتراجع نمو المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك في الربعين الثاني والثالث بينما يتوقع أن يرتفع في الربع الأول والرابع من عام 2015.

إنتاج السعودية عند 10,2 ملايين برميل في مايو

ذكر التقرير ان معدل الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية ظل ثابتا مقارنة بالمعدل المسجل في الشهر الأسبق، حيث استقر فوق علامة 10 ملايين برميل يوميا بالغا 10,25 ملايين برميل يوميا. وتم تسجيل الجزء الأكبر من الزيادة في الإنتاج في العراق التي ارتفع معدل إنتاجها بمقدار197 ألف برميل يوميا خلال شهر مايو ليصل إلى 3,87 ملايين برميل يوميا بزيادة بلغت نسبتها 5,4٪ حيث كانت العراق تعمل على زيادة الإنتاج النفطي والتصدير في معظم حقولها، واستنادا إلى برامج الشحن، تعتزم العراق زيادة صادراتها النفطية بحوالي 26٪ لتصل إلى مستوى قياسي مقداره 3,75 ملايين برميل يوميا في الشهر المقبل.

ومن ناحية أخرى، سجل معدل الإنتاج النفطي في إيران ارتفاعا هامشيا بمقدار20 ألف برميل يوميا خلال شهر مايو. أما في أنغولا فقد ارتفع الإنتاج النفطي بمعدل 100 ألف برميل يوميا ليصل إلى 1,78مليون برميل يوميا، حيث تسعى أنغولا إلى تحقيق هدفها الذي تطمح إليه منذ فترة طويلة وهو الوصول بالإنتاج النفطي إلى مستوى 2 مليون برميل يوميا. وفقا لتصريحات وزير النفط الأنغولي، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج النفطي في أنغولا إلى 1,8 مليون برميل يوميا في عام 2016. وكانت البلاد قد واجهت مشكلات فنية في العديد من حقولها النفطية في الشهور الأخيرة.

يستمر العراق في ضخ المزيد من النفط في السوق، ومن المحتمل ان تزيد إيران الأمر سوءا إذا ما توصلت إلى اتفاق نووي مع القوى الغربية حول برنامجها النووي يؤدي إلى رفع الحظر النفطي عنها، كما ان هناك ليبيا التي وإن كانت الأوضاع السياسية فيها غير مشجعة حتى الآن فإن إنتاجها زاد قليلا في الأشهر الأخيرة، وقد يزداد أكثر بنهاية العام.

ويتحدث قبازرد عن سبب الخلل في ميزان العرض والطلب الذي حدث في السوق منذ منتصف العام الماضي، والذي على أثره هبطت أسعار برنت من 115 دولارا في يونيو إلى 45 دولارا في يناير بعد تراكم الفائض وضعف الطلب. ويرى قبازرد أن بقاء سعر النفط فوق 100 دولار للبرميل كان هو مصدر كل الخلل الذي أصاب السوق.

وقال: «لقد انتهجت (أوبيك) سياسة الدفاع عن 100 دولار لفترة من الوقت، وكان غالبية الأعضاء إن لم يكن كلهم يرون أن 100 دولار هو السعر العادل والمناسب للنفط، وهذا كان خطأ من جانبهم». ويرى قبازرد ان السعر العادل للنفط هو بين 70 و80 دولارا، إذ إنه مناسب لاستمرارية الطلب، كما انه يضمن مواصلة الاستثمارات النفطية في الطاقات الإنتاجية على مستوى العالم. وأضاف: «لقد أعمت الـ 100 دولار للبرميل دول (أوبيك)، وكل الشركات الدولية والقطاع ككل، وظن الجميع أن هذا المستوى سيستمر لفترة أطول».

مدير أبحاث «أوبيك» السابق: النفط قد يهبط إلى 40 دولاراً للبرميل.. وبقاء السعر فوق 100 دولار وراء خلل السوق

العربية.نت: أكد مدير أبحاث «أوبيك» السابق د.حسن قبازرد ان أسعار النفط ستظل تحت ضغوط شديدة في النصف الثاني من العام الحالي، وقد تسجل أسعار برنت ارتفاعا جديدا خلال الربع الأخير من هذا العام، مشيرا إلى أنه من المحتمل أن تتداول في نطاق بين 40 و50 دولارا للبرميل.

وعزا قبازرد ذلك إلى زيادة المعروض من النفط خلال الشهور المقبلة مع تباطؤ نمو الطلب بعد انتهاء فصل الصيف وموسم قيادة السيارات في الولايات المتحدة. ويوضح الكويتي قبازرد، الذي شغل المنصب بين 2006 و2013، الأسباب وراء توقعاته حيث يقول: «إذا نظرنا للعرض فلا يزال هناك المزيد من النفط المقبل للسوق في الأشهر المقبلة، وإذا نظرنا للطلب، فإنه لن ينمو كثيرا بعد انتهاء فصل الصيف وموسم قيادة السيارات في الولايات المتحدة. كل هذه عوامل ستضغط على الأسعار». وتوقع قبازرد ان